وثاني ما نشير إليه أن تعريف المذكّر بكونه ماخلا من دليل التأنيث يمثّل كذلك صورة من صور إجراء الاستبدال. إلا أن استبدال علامة التأنيث لا يتمّ بعلامة أخرى لها تحقّق على صعيد التعبير وإنما هو من قبيل استبدال علامة بتقدير صفر لأن النظام أو الجدول يقتضي على الأقل علاقة بين عنصرين حتى يمكن المخالفة بينهما.

وثالث ما نشير إليه في شأن المذكر والمؤنث للاستدلال على احترام القدماء لبنية لسانهم تقديرهم لعلامة التأنيث عند اختزالها في اللّفظ. (وقد مضى الاستدلال على صحّة التقدير من وجهة نظر إبيسمولوجية) وجمعهم للقرائن اللّفظية التي يقتضيها هذا الثابت من ثوابت المضمون:

- من ضمير راجع إليه كقوله تعالى (وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا) [1].
- أو بالمطابقة التي تحصل بينه وبين اسم الإشارة الداخل عليه.
- أو بلحاق تاء التأنيث بالفعل المسند إليه إلى غير ذلك من تغيّرات صعيد التعبير الملازم له [2].

3.4 - التثنية والجمع على حدّ التثنية

تمثل التثنية بالإضافة إلى ما سبق نموذجا آخر من المواطن التي يمكن أن نستدل بها على صواب تفكيك القدماء للفظ المركّب وتعيين الوحدات الدنيا الدالة فيه.

فالمثنى حسب تعريف ابن الحاجب: «ما لحق آخره ألف أو ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسُورة ليدلّ على أن معه مثله في جنسه» [3] وهو تعريف يفترض مقارنة هذا اللّفظ المركّب الدال على التثنية بلفظ آخر مفرد خلا من هذه الزيادة كما تدل كلمة [لحق] في سياقها على إمكانية زوال هذه الزيادة وزوال المعنى المقترن

1 سورة الشمس « 91: 1 ».

2 المصدر نفسه ج 3 ص 324.

3 المصدر نفسه ج 3 ص 349.